الأمم المتحدة

A/76/91

الجمعية العامة

Distr.: General
21 June 2021
Arabic
Original: English/Spanish

الدورة السادسة والسبعون

البند 101 (زز) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 57/73 المعنون "الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية". ويعكس التقرير الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء والتدابير التي اتخذتها لتنفيذ الإعلان منذ صدور التقرير السابق عن هذا الموضوع.

* A/76/50.

270721 150721 21-08388 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – الجهود الرامية إلى تيسير تنفيذ الإعلان العالمي 3

ثالثا – الردود الواردة من الدول الأعضاء 8

كولومبيا 8

كوبا 9

غيانا 10

كازاخستان 11

المكسيك 13

جنوب أفريقيا 17

فنزويلا [جمهورية – البوليفارية] 18

أولا - مقدمة

1 - إن الجمعية العامة، في قرارها 57/73 بشأن تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية:

(أ) أشارت إلى اعتماد الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية المرفق بالقرار 57/70؛

(ب) دعت الدول ووكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى نشر الإعلان والتشجيع على تنفيذه؛

(ج) طلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن الجهود التي بذلتها والتدابير التي اتخذتها فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان، وطلبت أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريرا عن تنفيذ الإعلان؛

2 - وعملا بذلك الطلب، أُرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في 19 شباط/فبراير 2021 تدعوها إلى تقديم معلومات بشأن هذا الموضوع. وترد الردود التي وردت حتى 31 أيار/مايو 2021 في الفرع الثالث من هذا التقرير. وستنشر الردود الإضافية التي ترد بعد 31 أيار/مايو 2021 على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تقدَّم بها فقط.

ثانيا - الجهود الرامية إلى تيسير تنفيذ الإعلان العالمي

3 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت الدول جهودا شتى ترمي إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، بما في ذلك في سياق ما يلي:

(أ) خلال الأعوام 2019 و 2020 و 2021، واصلت الدول جهودها الرامية إلى اعتماد برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح. واشتركت أوكرانيا، وزمبابوي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية في رئاسة دورة المؤتمر لعام 2019. وفي الجلسة العامة 1485 للمؤتمر التي عقدت في 25 شباط/فبراير 2019، أدلى الأمين العام للأمم المتحدة بملاحظاته (CD/PV.1485). وشهد الجزء الرفيع المستوى مشاركة 38 متكلما ومتكلمة رفيعي المستوى. وألقت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح كلمة أمام المؤتمر (CD/PV.1479). وأعربت هذه الشخصيات البارزة في كلماتها عن تأييدها للمؤتمر، وأبدت قلقها إزاء حالته الراهنة، ودعت المؤتمر إلى القيام بدوره في دفع جدول الأعمال الدولي إلى الأمام عن طريق التغلب على جموده المستمر، وحددت أولوياتها الوطنية فيما يتعلق بأعمال المؤتمر. واشتركت الأرجنتين، وأستراليا، وبنغلاديش، وبيلاروس، والجزائر، والنمسا في رئاسة دورة المؤتمر لعام 2020. وخلال الجزء الأول من الدورة، عقدت جلسات عامة عادية في أوائل آذار/مارس. وفي حين لم تكن الاجتماعات بالحضور الشخصي ممكنة في بداية الجزء الثاني نظرا لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، استؤنفت الاجتماعات المختلطة بمشاركة عن بُعد ومحدودة بالحضور الشخصي اعتبارا من 30 حزيران/يونيه 2020. وطوال انعقاد الدورة، أجرى رؤساء المؤتمر مشاورات مكثفة بغية التوصل إلى توافق الآراء بشأن برنامج عمل استنادا إلى المقترحات ذات الصلة التي قدَّمها اثنان من رؤساء المؤتمر، وهما رشيد بلباقي (الجزائر) وكارلوس ماريو فورادوري (الأرجنتين). غير أن المؤتمر لم ينجح، على الرغم من هذه الجهود، في التوصل إلى توافق الآراء.

واشـــتركت البرازيل، وبلجيكا، وبلغاريا، وشـــيلي، والكاميرون، وكندا في رئاســـة دورة المؤتمر لعام 2021. واســـتهل المؤتمر أعماله في الدورة بطريقة افتراضـــية كليا. وخلال الجزء الأول من الدورة، نظرت الدول الأعضاء في عدة صيغ لمشروع برنامج عمل، شمل إنشاء هيئات فرعية للدورة، ولكنها لم تتفق على صيغة يمكن أن تكون مقبولة للجميع. وفي 11 حزيران/يونيه 2021، اســـتمع المؤتمر إلى عدد قياســـي بلغ 55 متكلما ومتكلمة رفيعي المستوى؛

(ب) لم تتمكن دورة هيئة نزع السلاح لعام 2019 من إنجاز أعمال موضوعية بسبب خلافات لم تُحلّ بين بعض الدول الأعضاء بشأن مسائل تنظيمية، في حين تعذر عقد دورة عام 2020 بسبب القيود التي فرضتها الجائحة. وفي عام 2019، اقتصر عمل اللجنة على مناقشة غير رسمية لبندين موضوعيين هما: الأسلحة النووية والفضاء الخارجي. وشهدت دورة هيئة نزع السلاح لعام 2021، التي كان مقررا أصلا عقدها في الفترة من 5 إلى 23 نيسان/أبريل 2021، عقد سلسلة من المشاورات الافتراضية غير الرسمية الرامية إلى حل عدد من المسائل التنظيمية، ولكن الدول المشاركة قررت في نهاية المطاف تأجيل الدورة إلى فترة لاحقة تُقرِّرها الجمعية العامة؛

(ج) عُقدت الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأســـلحة النووية لاســـتعراض المعاهدة عام 2020 في نيويورك في الفترة من 29 نيســـان/أبريل إلى 10 أيار/مايو 2019 وترأســـها ســـيد محمد حســـرين عيديد (ماليزيا). وفي نهاية الدورة، لم تتمكن اللجنة من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات إلى مؤتمر استعراض المعاهدة، لذلك اختار الرئيس تقديم التوصـيات كوثيقة عمل تحت سـلطته الخاصـة، تمثل قصـارى جهده لبيان آراء الأطراف ومواقفها في دورة اللجنة التحضـــيرية، من خلال أوجه اختلافها واتفاقها، دون المســـاس بعمل مؤتمر اســـتعراض المعاهدة (NPT/CONF.2020/PC.III/WP.49). وأصدر أيضا وثيقة منفصلة بعنوان "تأملات رئيس دورة اللجنة التحضـــيرية لعام 2019" (NPT/CONF.2020/PC.III/14)، أراد فيها تسـليط الضـوء على الأرضـية المشـتركة بين الدول الأطراف، وحثها على التوصـل إلى حل وسـط. ويصـادف عام 2020 الذكرى السـنوية الخمسـين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشـار الأسـلحة النووية والذكرى السـنوية الخامسـة والعشـرين لتمديدها إلى أجل غير مسـمى. غير أنه لم يتسـن عقد المؤتمر العاشـر لاسـتعراض المعاهدة كما كان متوخى أصـلا، في الفترة من 27 نيسـان/أبريل إلى 22 أيار/مايو 2020، بسـبب الجائحة العالمية. وبناء على ذلك، قررت الوفود تأجيل مؤتمر اســـتعراض المعاهدة إلى موعد لاحق. وفي عامي 2020 و 2021 وحتى الآن، قدم مكتب شـؤون نزع السـلاح الدعم إلى الرئيس المعيَّن للمؤتمر، غوسـتافو زلوفينن (الأرجنتين)، وإلى أعضـاء المكتب الآخرين في الحفاظ على الزخم من خلال تيسير عدة جولات من المشاورات الافتراضية غير الرسمية وتنظيم ســـلســـلة من الندوات عبر الإنترنت بالاشـــتراك مع الدول الأطراف والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني والجهات صـاحبة المصـلحة المعنية الأخرى. وأتاحت المناقشـات غير الرسـمية تبادلا بنّاءً للآراء بشأن الركائز الرئيسية للمعاهدة؛

(د) بعد إيداع صك التصديق الخمسين على معاهدة حظر الأسلحة النووية لدى الأمين العام في 24 تشـــرين الأول/أكتوبر 2020، بـدأ نفـاذ المعـاهـدة في 22 كـانون الثـاني/ينـاير 2021، وفقـا للمادة 15 (1) منها. ورحب الأمين العام بدخول أول معاهدة متعددة الأطراف لنزع السـلاح النووي منذ أكثر من عقدين من الزمن حيز النفاذ، وأثنى على الدول التي صدقت عليها. وكُلف الأمين العام أيضا، بالإضافة إلى المهام المنوطة به كوديع للمعاهدة عملا بالمادة 19 منها، بإحالة الإعلانات الواردة عملا بالمادة 2 منها

إلى الدول الأطراف، فضلا عن عقد اجتماعات للدول الأطراف ومؤتمرات استعراض عملا بالمادة 8 منها. وبموجب أحكام المعاهدة، يجب أن يعقد الأمين العام الاجتماع الأول للدول الأطراف في غضون سنة واحدة من بدء نفاذها. وتحقيقا لهذه الغاية، بدأ مكتب شؤون نزع السلاح، باسم الأمين العام، العمل مع الوفود للتحضير للاجتماع الأول المقرر عقده في الفترة من 12 إلى 14 كانون الثاني/يناير 2022 في فيينا، رهنا بتأكيد الدول الأطراف.

4 - وتشمل المبادرات الأخرى التي يجري اتخاذها كوسيلة للإسهام في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية ما يلي:

(أ) عقدت اجتماعات الجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في 26 أيلول/سبتمبر 2018 و 26 أيلول/سبتمبر 2019 و 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وفي الاجتماع الذي عُقد في عام 2018، أشار الأمين العام إلى زيارته الأخيرة إلى ناغازاكي، اليابان، لإحياء الذكرى السنوية الثالثة والسبعين للقصف بالقنبلة الذرية، وشدد على مسؤولية الدول الحائزة للأسلحة النووية عن القيادة وتعزيز القاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة النووية. وحذر الأمين العام في الملاحظات التي أدلى بها خلال الاجتماع الذي عقد في عام 2019 من سباق تسلح نووي نوعي وتلاشي نظام تحديد الأسلحة الذي وضع بشق الأنفس والذي تجلى في انهيار المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والأقصر مدى، التي كانت بمثابة صك قيّم لكبح الحرب النووية. والتأم الاجتماع الذي عقد في عام 2020 في شكل افتراضي أساسا، وكانت جميع البيانات مُسجَّلة مسبقا بسبب الجائحة. وأشار الأمين العام في ملاحظاته إلى تدهور العلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، حيث أنها تختار بشكل متزايد التباري في ساحة المنافسة الاستراتيجية بدلا من التعاون، مما يزيد المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية حدةً. وسلط الأمين العام الضوء أيضا على ضرورة عكس مسار المواجهة والعودة إلى مسار مشترك يقودنا إلى نزع السلاح النووي؛

(ب) عقدت اجتماعات الجمعية العامة بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية يومي 6 أيلول/سبتمبر 2018 و 9 أيلول/سبتمبر 2019 في مقر الأمم المتحدة وفي 26 آب/أغسطس 2020 بشكل افتراضي. وخلال الاجتماع الذي عقد في عام 2018، أدلى ببيانات استهلالية كل من رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، ميروسلاف لايتشاك (سلوفاكيا)؛ والأمين العام؛ والأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لاسينا زيربو؛ والفنان الكازاخستاني، الناجي من التجارب النووية والسفير الفخري لمشروع "إلغاء التجارب: مهمتنا"، كاريبيك كويوكوف. وقدم السيد كويوكوف شهادة شخصية أطلع فيها على العواقب المدمرة للتجارب النووية وآثار التعرض للإشعاع على السكان الذين يعيشون بالقرب من موقع سيميبالاتينسك السابق للتجارب النووية. وخلال الاجتماع الذي عقد في عام 2019، أدلى بملاحظات استهلالية كل من رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، ماريا فرناندا إسبينوزا غارسيس (إكوادور)؛ والأمين العام؛ وسفيرة السويد لدى المكسيك ورئيسة شؤون الإعلام والمتحدثة سابقاً باسم اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر التجارب النووية، أنيكا ثنبورغ. وفي إطار الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية في عام 2020، الذي عقد في شكل اجتماع افتراضي رفيع المستوى بسبب الجائحة، كان من بين المحاورين الرئيسيين رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، تيجاني محمد باندي (نيجيريا)؛ والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، التي تكلمت باسم الأمين العام؛ والرئيسة السابقة لفنلندا، تارجا هالونين؛ ووزير خارجية كازاخستان، مختار تيلوبردي. وأدلت بملاحظات

خاصة إحدى الناجيات من الجيل الثاني من التجارب البريطانية في أستراليا، كارينا ليستر، والناشطة الشابة من جزر مارشال، سيلينا ليم. وقدمت المتكلمتان المدعوتان شهادتهما الشخصية بشأن المشاق التي عانتها مجتمعاتهما التي تدهورت أوضاعها بسبب الآثار المترتبة على التجارب النووية؛

(ج) خلال المؤتمر الحادي عشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد في نيويورك في 25 أيلول/سبتمبر 2019، اعتمد وزراء الخارجية وغيرهم من ممثلي الدول الرفيعي المستوى إعلانا ختاميا وتدابير لتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي الإعلان، أكد المشاركون مجددا الأهمية الحيوية والطابع الملح لبدء نفاذ المعاهدة، وحثوا الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2، التي يُعتبر تصديقها ضروريا لبدء نفاذ المعاهدة، على التوقيع والتصديق عليها دون مزيد من التأخير. وفي عام 2020، ونتيجة لهذه الجائحة، لم يتمكن وزراء خارجية مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من عقد الاجتماع الوزاري الذي يعقد مرة كل سنتين وينظم عادة في إطار الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. وبدلا من ذلك، أصدر وزراء خارجية مجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020 رسالة مشتركة بالفيديو تأييدا لبدء نفاذها. كما ساهم الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الرسالة بالفيديو وتعهدا بدعمها؛

(د) وفقا لمقرر الجمعية العامة 546/73، عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط دورته الأولى في المقر في نيويورك، في الفترة من 18 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، برئاسة سفيرة الأردن، سيما بحوث. واعتمد في المؤتمر إعلان سياسي أكدت فيه الدول المشاركة أمورا منها عزمها والتزامها الراسخ بأن تسعى، وفقا للقرارات الدولية ذات الصلة، وبطريقة منفتحة وشاملة مع جميع الدول المدعوة، إلى وضع معاهدة ملزمة قانونا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على أساس الترتيبات التي تم التوصل إليها بحرية وتوافق الآراء بين دول المنطقة (A/CONF.236/6). وقد أرجئت الدورة الثانية للمؤتمر، التي كان من المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، في ضوء الجائحة، ومن المقرر عقدها في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2021. وخلال الفترة ما بين الدورتين، واصل مكتب شؤون نزع السلاح دعم الدول المشاركة في تنفيذ نتائج الدورة الأولى للمؤتمر بتنظيم حلقتي عمل افتراضيتين غير رسميتين، بالتعاون مع الدول المشاركة، بشأن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة، في تموز/يوليه 2020 وشباط/فبراير 2021، على التوالي؛

(هـ) عقد فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، الذي أنشأه الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة 67/71، دورات عمله الثلاث في عامي 2018 و 2019 في مكتب الأمم المتحدة في جنيف واعتمد بتوافق الآراء التقرير النهائي (A/74/90). وفي عام 2019، اتخذت الجمعية القرار 50/74 الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن ينشئ فريقا من الخبراء الحكوميين لا يزيد عددهم عن 25 مشاركا، يتم اختيارهم على أساس التمثيل الجغرافي العادل وبالتساوي بين المرأة والرجل، بغية مواصلة النظر في مسائل التحقق من نزع السلاح النووي، ومنها على سبيل المثال مفهوم فريق الخبراء العلميين والتقنيين، وعلى أن يستند في ذلك إلى تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، على النحو الوارد في التقرير النهائي. وبعد دراسة متأنية

للتكوين المناسب لفريق الخبراء الحكوميين، دعا الأمين العام حكومات البلدان التالية إلى ترشيح خبير للمشاركة في أعمال الفريق: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، وأستراليا، وألمانيا، وباكستان، والبرازيل، والجزائر، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، والسويد، وشيلي، والصين، وفرنسا، وكازاخستان، وكندا، ومصر، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيجيريا، والهند، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وسيعمل خبراء الفريق بصفتهم الشخصية ومن المتوقع أن يجتمعوا في جنيف في أربع دورات تتألف كل منها من أسبوع واحد في الفترة 2021-2022؛

(و) بحث المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح، في دورتيه الحادية والسبعين والثانية والسبعين، المعقودتين في جنيف من 30 كانون الثاني/يناير إلى 1 شباط/فبراير 2019، وفي نيويورك من 26 إلى 28 حزيران/يونيه 2019 في نيويورك، على التوالي، مجموعة من البنود الموضوعية التي شملت التدابير الرامية إلى تخفيف الأذى اللاحق بالمدنيين نتيجة النزاعات المسلحة المعاصرة، ودور نظام نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار في إدارة التنافس الاستراتيجي وبناء الثقة في ظل بيئة أمنية دولية متدهورة. وبدأ المجلس، في دورته الثالثة والسبعين المعقودة في جنيف من 29 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2020، برنامج عمل مدته سنتان، طلب في إطاره إلى الأمين العام أن ينظر في رؤية جديدة ونهج جديدة لنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. وفي عام 2020، أصدر تقريرا أوليا عن ذلك العمل (A/75/283) على أساس دورتين من المناقشات الموضوعية. وفي إطار المناقشات، بحث المجلس طائفة من التدابير التي يتعين اتخاذها لدعم نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة من أجل مواجهة التحديات والفرص في البيئة الأمنية الدولية الراهنة. وسيقدم المجلس توصياته عقب اجتماعه السادس والسبعين في حزيران/يونيه 2021.

5 - وعلى الصعيد الثنائي، اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي رسميا، في 3 شباط/فبراير 2021، على تمديد المعاهدة المتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها لمدة خمس سنوات. ورحب الأمين العام بالقرار وأكد أن تمديد المعاهدة لمدة خمس سنوات لن يبقي على حدود قصوى يمكن التحقق منها لأكبر ترسانتين نوويتين في العالم فحسب، بل سيوفر أيضا الوقت للتفاوض بشأن اتفاقات جديدة لتحديد الأسلحة النووية لمعالجة البيئة الدولية المتزايدة التعقيد.

6 - وبهدف الإسهام في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، واصل مكتب شؤون نزع السلاح، بالشراكة مع جميع الكيانات المهتمة والحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الشباب والقطاع الخاص، تنفيذ الالتزامات التي حددها الأمين العام في خطته لنزع السلاح، تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح. وبناء على ذلك، استمر تنفيذ الإجراءات والأنشطة ذات الصلة الرامية إلى خفض أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية وإزالتها. وعلى وجه الخصوص، أتاح الإجراء 5 من خطة العمل المتعلق بتعزيز وتوطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التنفيذ الناجح للمشروع المشترك بين مكتب شؤون نزع السلاح وكازاخستان بشأن تشجيع التعاون وتعزيز آليات التشاور فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة. ويتألف المشروع من عنصرين رئيسيين: (أ) تنظيم حلقة دراسية لممثلي جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة، بهدف المساهمة في العملية التحضيرية للمؤتمر الرابع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، عقدت يومي 28 و 29 آب/أغسطس 2019 في نور سلطان؛

و (ب) إنشاء موقع شبكي مخصص[1] ليكون بمثابة بوابة ووسيلة اتصال بين المناطق القائمة ومنغوليا بهدف تقديم معلومات مستكملة عن الأحداث والأنشطة ذات الصلة.

ثالثا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[31 أيار/مايو 2021]

عملت كولومبيا على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، الذي أُقرَّ بموجب الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية المرفق بالقرار 57/70، الذي اتخذته الجمعية العامة في 7 كانون الأول/ديسمبر 2015.

وفي هذا الصدد، شاركت كولومبيا، إدراكا منها لأهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نظام نزع السلاح، في الاجتماعات الثلاثة للجنة التحضيرية للمؤتمر العاشر لاستعراض هذا الصك القانوني التي عقدت في الأعوام 2017 و 2018 و 2019.

ومن ناحية أخرى، وقّعت كولومبيا معاهدة حظر الأسلحة النووية في 3 آب/أغسطس 2018، ويجري حاليا وضع الإجراءات المحلية لاعتمادها وفقا للآلية المنصوص عليها في الدستور السياسي لجمهورية كولومبيا لعام 1991 من أجل التصديق على الصكوك القانونية الدولية. غير أن الدولة الكولومبية، وكما عهدت، ستظل تتقيد بروح هذا الصك وأهدافه بحسن نية.

وعملا بالفقرة 18 من الاعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، شاركت كولومبيا في الاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في 26 أيلول/سبتمبر 2020، من خلال رسالة بالفيديو وجهتها وزيرة خارجية كولومبيا.

وأكدت وزيرة خارجية كولومبيا مجددا، في البيان الذي أدلت به، التزام كولومبيا بنظام نزع السلاح وعدم الانتشار الراسخ في صلب النظام الأمني المكرَّس في ميثاق الأمم المتحدة، وسلَّمت بأهمية المجتمع المدني في التوعية بشأن إزالة الأسلحة النووية وشجعت مواصلة العمل على تعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للتكنولوجية النووية، التي تقدم حلولا مبتكرة للمشاكل في مجالات الرعاية الصحية والزراعة والاستدامة البيئية والأمن الغذائي التي كان لا بد منها لإحراز تقدم في تحقيق غايات التنمية المستدامة.

(1) متاح على الإنترنت في الموقع الشبكي www.un.org/nwfz/.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[20 أيار/مايو 2021]

أيّدت كوبا الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في عام 2015، بتصويتها على قرار الجمعية العامة 57/73. وإننا نشاطر التطلع المتمثل في أن "الضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هي إزالتها الكاملة". وقد انعكس ذلك في التشريعات الوطنية. ويؤكد الدستور الكوبي الذي صدر في 24 شباط/فبراير 2019 مجددا أن البلد "يشجع نزع السلاح العام الكامل ويرفض وجود الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل أو غيرها من الأسلحة ذات الآثار المماثلة أو انتشارها أو استخدامها، وكذلك تطوير واستخدام أسلحة جديدة وأشكال حرب جديدة، مثل الحرب السيبرانية التي تخرق القانون الدولي".

وكوبا هي اليوم، بموجب التزامها بنزع السلاح النووي، وفي إطار جهودها لتنفيذ الإعلان العالمي، دولة طرف في اتفاقية حظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولقد شاركنا مشاركة فعالة في المحافل المتعددة الأطراف التي تسعى إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ومن بينها اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، والاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح، والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2015. والبلد مستعد للانخراط في حوار بناء من أجل إزالة هذا النوع من الأسلحة.

ويحتل نزع السلاح النووي مكان الصدارة في أولوياتنا. وهذه الركيزة في معاهدة عدم الانتشار لم تنفذ بعد، مع أن جهودا كبيرة قد بذلت في سبيل عدم الانتشار، وهو ليس غاية في حد ذاته بل خطوة نحو تحقيق نزع السلاح النووي.

وفي هذا الصدد، من المؤسف وجود ما يزيد على 400 13 من هذه الأسلحة وعدم إحراز تقدم في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمرات استعراض هذه المعاهدة، ولا سيما خطة العمل لعام 2010.

ومن وجهة نظرنا، إن أي استخدام للأسلحة النووية غير قانوني وينتهك القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

وتماشيا مع الإعلان، أدانت كوبا استمرار مفهوم "الردع النووي" في المذاهب العسكرية والسياسات الأمنية لعدد من الدول. وبالمثل، إننا نرى أنه من غير المقبول أن تُنفَق الملايين على تطوير الأسلحة النووية ونظم وأساليب إيصالها، على حساب القضاء على الفقر والتعاون الدولي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية هي خطوة مهمة نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولقد اضطلعت كوبا، باعتبارها خامس بلد يصدق على المعاهدة، بدور مهم في وضعها، مع حركة بلدان عدم الانحياز.

ولقد دافعنا وسنواصل الدفاع عن قيمة هذا الصك الذي ينشئ قاعدة جديدة في القانون الدولي تحظر بصورة قاطعة الأسلحة النووية في كافة الظروف وجميع أنواع التجارب النووية.

ولقد أثبت المجتمع الدولي بوضوح أن تلك الأسلحة ليست لاإنسانية ولاأخلاقية وغير مبررة من الناحية الأخلاقية فحسب، بل كذلك غير قانونية. وإنه الصك الأول الملزم قانونا الذي يصف استخدام الأسلحة الذرية بأنها خطر على البشرية وعمل ينتهك القانون الدولي الإنساني.

وتشجيع عالمية الانضمام إليها بمثابة دعوة إلى إزالة هذه الأسلحة بشفافية وبطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، ويساعد فعليا على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق عال خال من الأسلحة النووية.

غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[31 أيار/مايو 2021]

الإطار القانوني الدولي

يتألف الإطار القانوني الدولي للأسلحة النووية في غيانا من الصكوك التالية:

- معاهدة حظر الأسلحة النووية
- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
- معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية
- اتفاق الضمانات الشاملة بين غيانا والوكالة الدولية للطاقة الذرية
- بروتوكول الكميات الصغيرة

القوانين الوطنية

بالإضافة إلى الصكوك الدولية، تتناول القوانين الوطنية التالية بعض جوانب الأسلحة النووية ونزع السلاح:

- يُجرِّم قانون مكافحة الإرهاب والأنشطة المتصلة بالإرهاب رقم 15 لعام 2015، الإرهاب واستخدام الأسلحة والأجهزة النووية وتوريد الأسلحة النووية لأغراض إرهابية. وإضافة إلى ذلك، ينشئ هذا القانون جرائم جنائية أخرى ذات صلة بالمجال النووي. وعلاوة على ذلك، توجد أحكام محددة في تشريعات مكافحة الإرهاب تحظر صراحة الجوانب المتعلقة بتصنيع الأسلحة أو الأجهزة النووية أو اقتنائها أو حيازتها أو تطويرها أو نقلها أو تحويلها أو استخدامها. ويتضمن هذا القانون أيضا مجموعة شاملة من الأحكام التي تُجرِّم طائفة من جرائم التيسير، مثل مساعدة أنشطة أو جماعات الإرهاب ودعمها وتمويلها. وتتضمن التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب أيضا أحكاما متعلقة بالتحقيق والإنفاذ، فضلا عن فرض عقوبات كبيرة على المدانين بارتكاب جرائم (انظر المواد 3 إلى 16 والمادة 20). وبالإضافة إلى ذلك، تتناول المواد من 23 إلى 25 المواد المشعة والمرافق النووية وتنشئ جرائم جنائية محددة. فعلى سبيل المثال، يعتبر التعامل مع الأجهزة المشعة والنووية واستخدامها بقصد إلحاق الضرر بشخص ما أو إلحاق الضرر بالممتلكات جريمة.

- ينص الفصل 10:11 من قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب على تجميد الأموال أو الأصول الأخرى المتعلقة بشخص أو كيان مدرج اسمه في القائمة ضالع في تمويل الانتشار، عملا بقراري مجلس الأمن 1718 (2006) و 2231 (2015) والقرارات اللاحقة. والحكم المنطبق هو المادة 68 هاء من هذا القانون. وإضافة إلى ذلك، تنص المادة 68 طاء على اقتراح أسماء الأشخاص أو الكيانات الضالعين في تمويل الانتشار على لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) ومجلس الأمن لتيسير إدراجهم في قائمة لجنة الجزاءات.

- يجرِّم الفصل 8:01 في المادة 309 ألف من القانون الجنائي (الجرائم)، أعمال الإرهاب. وتتناول هذه المادة أيضا مجموعة من جرائم التيسير. ويستهدف هذا الحكم بصفة خاصة المجرمين الذين يدعون إلى ارتكاب عمل إرهابي أو يساعدون ويحرضون على ارتكابه أو يوعزون بارتكابه أو يحضون على ارتكابه أو يُسهِّلون ارتكابه عن علم. وإضافة إلى ذلك، تُجرِّم هذه المادة محاولات ارتكاب عمل إرهابي والأعمال التحضيرية له. ويُعاقَب على جرائم التيسير هذه كما لو كان الجاني مذنبا بالجريمة الرئيسية التي جرت محاولة ارتكابها.

العمل على وضع إطار قانوني

في الوقت الحاضر، تقوم حكومة غيانا، من خلال وزارة الصحة، بالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لوضع إطار قانوني شامل لمعالجة المواد النووية والمشعة. وتعهدت الوكالة بتقديم الدعم للحكومة في مجال صياغة التشريعات وبناء القدرات. وستشهد هذه المبادرة وضع قوانين تنص على استخدام العلاج الإشعاعي وتتناول في الوقت نفسه الأمان والأمن النوويين والضمانات النووية.

كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيار/مايو 2021]

1 - كانت كازاخستان، منذ حصولها على استقلالها في عام 1991، في طليعة الدعوة بلا كلل إلى عالم خال من الأسلحة النووية التي تُعدُّ من أكثر أدوات الحرب فتكا في تاريخ البشرية.

2 - وفي 29 آب/أغسطس 1991، أغلقت كازاخستان موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية وتخلت طوعا عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم. ومع ذلك، لا تزال منطقة سيميبالاتينسك وسكانها يعانون من أهوال أربعة عقود من التجارب النووية التي أجريت في الفترة الممتدة من عام 1949 إلى عام 1989. وتذكر كازاخستان بالعواقب المدمرة التي خلفتها 456 تجربة نووية تسببت بالأذى لملايين الأشخاص وألحقت أضرارا لا يمكن إصلاحها بالبيئة الطبيعية في المنطقة المجاورة مباشرة لموقع التجارب. كما أضر إجراء هذه التجارب بالنظام الإيكولوجي العالمي على نطاق لم يُدرس بعد دراسة وافية.

3 - وتعلن حكومة كازاخستان أن جمهورية كازاخستان انضمت في 12 شباط/فبراير 1994، وفقا لبروتوكول لشبونة الملحق بمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها لعام 1992، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 بوصفها دولة طرفا غير حائزة للأسلحة النووية. ويوفر إبرام

مذكرة بودابست لعام 1994، المتصلة بها، ضمانات أمنية من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مقابل انضمام كازاخستان إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

4 - وقد دأبت كازاخستان على الوفاء بجميع الالتزامات بموجب تلك المعاهدة، وهي الاتفاق الذي يشكل حجر الزاوية لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ولا تزال تؤيد بشدة التنفيذ المتوازن والمتساوي لركائزها الرئيسية الثلاث وهي: نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

5 - ولذلك تخلت كازاخستان طوعا عن الجزء الموروث من ترسانة الاتحاد السوفياتي النووية وفككت جميع الهياكل الأساسية العسكرية والتقنية ذات الصلة، وأزيلت جميع المرافق المتصلة بالأسلحة النووية نهائيا. ومنذ ذلك الحين، لم تمتلك كازاخستان أي أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو تحوزها أو تسيطر عليها. وحتى اليوم، لا توجد أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى في أراضيها أو في أي مكان خاضع لولايتها أو سيطرتها تمتلكها أو تحوزها أو تسيطر عليها دولة أخرى.

6 - وتلاحظ كازاخستان أن معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، التي وقعت في عام 2006 ودخلت حيز النفاذ في عام 2009، تحظر على الدول الأطراف فيها امتلاك الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية أو السيطرة عليها أو نشرها على أراضيها أو في أي مكان خاضع لولايتها. كما تحظر عليها السيطرة على أي أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى تمتلكها أو تسيطر عليها دولة أخرى. والمعاهدة، التي تكفل خلو آسيا الوسطى من الأسلحة النووية، هي أيضا المعاهدة الوحيدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية التي تنفذ اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي للاتفاق بوصفه التزاما أساسيا للدول الأطراف فيها.

7 - وتؤيد كازاخستان بثبات حظر تجارب الأسلحة النووية عملا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، تنضم كازاخستان، بصفتها الرئيسة المشاركة في الفترة من 2015 إلى 2017 للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي في حث الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2، التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ، على القيام بذلك دون إبطاء والالتزام بعالمية المعاهدة باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية قصوى.

8 - وتؤكد كازاخستان من جديد التزامها المستمر بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، بسبل منها عدد من المبادرات المتعددة الأطراف الأخرى تحت رعاية الأمم المتحدة، من قبيل ما يلي:

- مناصرة خطة الأمين العام لنزع السلاح بشأن تعزيز التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية، والمشاركة في مؤتمرات الدول الأطراف والأطراف الموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا
- قيام الجمعية العامة بإنشاء اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، الذي يحتفل به عالميا منذ عام 2010
- اعتماد الجمعية العامة الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية (القرار 57/70 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2015 والقرار 57/73 المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر 2018)

9 - وتُرحِّب كازاخستان بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في عام 2021، الذي يتزامن مع الذكرى السنوية الثلاثين لاستقلال كازاخستان وإغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية على السواء والذكرى السنوية الخامسة عشرة لتوقيع معاهدة سيميبالاتينسك. ولقد شاركت كازاخستان مشاركة فعالة، بوصفها داعما ثابتا وحقيقيا للعمل الجماعي من أجل نزع السلاح النووي، في عملية وضع معاهدة حظر الأسلحة النووية، وكانت من بين أول 50 دولة صدَّقت عليها، مما أتاح دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. وانخرطت كازاخستان في التحضير للاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة، المقرر عقده في أوائل عام 2022، وهي تدعو الدول الأخرى إلى الانضمام إلى المعاهدة. وتشاطر كازاخستان الفكرة القائلة بأن غرض المعاهدة يكمل المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو بمثابة تكريم لجميع المتضررين من استخدام الأسلحة النووية وتجاربها في جميع أنحاء العالم.

10 - ومن أهم الإنجازات في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية إنشاء مصرف اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية على أراضي كازاخستان.

11 - وتشارك كازاخستان مشاركة فعالة في مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية وفي مجموعة موردي المواد النووية. ويدلُّ نجاح كازاخستان في رئاسة مدونة لاهاي لقواعد السلوك في الفترة من 2016 إلى 2017 ورئاسة المجموعة في الفترة من 2019 إلى 2020 على مزيد من الاعتراف من جانب المجتمع الدولي بمساهمة بلدنا في تعزيز الأمن الدولي. وهذه الأدوار القيادية دليل أيضا على أن كازاخستان تنفذ أولويات سياستها الخارجية في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

12 - وفي هذا الصدد، تقدم مؤخرا نور سلطان نزاربايف، أول رئيس لكازاخستان، باقتراح لإنشاء تحالف عالمي للقادة من أجل الأمن النووي وعالم خال من الأسلحة النووية، يهدف إلى تسريع الزخم وتعظيم الدعوة الجماعية إلى عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق دعوة قادة العالم ذوي التميز والنفوذ إلى الانضمام إلى هذه القضية النبيلة.

13 - وبغية الاعتراف بالمساهمات البارزة في منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية والأنشطة الرامية إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول، أعلن عن جائزة نزاربايف لعالم خال من الأسلحة النووية والأمن العالمي في عام 2016. وقد فاز الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لاسينا زيربو، والمدير العام الراحل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يوكيا أمانو، بجائزة نزاربايف في عام 2019. ومن المقرر إقامة الحفل المقبل لتوزيع الجائزة في آب/أغسطس 2021.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[31 أيار/مايو 2021]

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لأول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي. ومن المستحيل تفادي كون الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي العمل الذي لم تكمل الأمم المتحدة بعد إنجازه. ومن المهم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة توحيد الصف من منطلق اقتناعها بأن الأسلحة النووية لا ينبغي أن يستخدمها أبدا أي طرف من الأطراف وفي أي ظرف من الظروف.

لقد ثبتت العواقب الإنسانية الكارثية لتفجير نووي عرضي أو متعمد: فهذه الأسلحة لا تميز بين المقاتلين وغير المقاتلين، ولا تميز بحسب السن أو نوع الجنس أو الوضع الاجتماعي. والدول التي تريد الاحتفاظ بوسائل الحرب هذه تُقلِّل من شأن المخاطر التي تتهدَّد البشرية جمعاء. ومن المؤسف أننا نسمع أصواتا تسعى إلى تبرير وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها، ودولا حائزة تعلن عزمها على إجراء تجارب مرة أخرى وزيادة ترساناتها. ونكرر مجددا أننا لا يجب أن نسمح بأن تصبح هذه التصريحات عادية، وبالتالي الاستهانة بالآثار غير المقبولة للأسلحة النووية.

ولذلك، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 57/73 المعنون "الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية" الذي اعتمد في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة في 5 كانون الأول/ديسمبر 2018، تود حكومة المكسيك الإبلاغ عن الأنشطة التي قامت بها من أجل الترويج للإعلان العالمي وتنفيذه.

- روَّجت المكسيك للالتزامات 1 و 2 و 4 و 5 و 10 و 11 و 12 و 13 و 15 و 16 و 19 الواردة في الإعلان العالمي من خلال ما أصدرته من أحكام، سواء على الصعيد الوطني ومن خلال الائتلافات ومجموعات الضغط التي تشارك فيها. وبصفة خاصة، الالتزام بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، والإدانة دون تحفظ لاستخدام الأسلحة النووية، وتنفيذ المادة السادسة من اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية هي قضايا رئيسية روجت لها المكسيك في القرارات ذات الصلة التي قدمتها إلى اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، كما يلي:

(أ) نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي، باسم ائتلاف البرنامج الجديد

(ب) معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بالاشتراك مع أستراليا ونيوزيلندا

(ج) دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

(د) برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح

(هـ) معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)

(و) معاهدة حظر الأسلحة النووية، شاركت في تقديم مشروع القرار مع أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والنمسا، ونيجيريا

(ز) العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، شاركت في تقديم مشروع القرار مع أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والنمسا، ونيجيريا

(ح) الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، شاركت في تقديم مشروع القرار مع أيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والنمسا، ونيجيريا

- فيما يتعلق بالالتزامين 3 و 17 من الإعلان، تجدر الإشارة إلى أن المكسيك أيدت إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان التي أنشئت بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو). وطوال عقود من الزمن، أكدت المكسيك مرارا وتكرارا أن الضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هي إزالتها الكاملة.

- وتؤيد المكسيك تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتنفيذها تنفيذا تاما والتنسيق فيما بين هذه المناطق. وفي عام 2005، اقترحت المكسيك ونظَّمت المؤتمر الأول للدول الأطراف التي أنشأت المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتؤكد المكسيك أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها، بل خطة متوسطة الأجل نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، وكما أثبت التاريخ، أسهمت المناطق الخالية من الأسلحة النووية في السلام والأمن الدوليين وعززت السلام والاستقرار في المناطق التي توجد فيها.

- فيما يتعلق بالالتزام 6، كانت المكسيك من أوائل الدول المؤيدة لما يعرف باسم "المبادرة الإنسانية" التي تسعى إلى وضع الشواغل بشأن العواقب الإنسانية لهذه الأسلحة في صلب النقاش حول نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي شباط/فبراير 2014، عقدت المكسيك المؤتمر الدولي الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في نايارِيت (المكسيك) الذي تعتبر وثيقته الختامية نقطة حاسمة في سبيل حظر الأسلحة النووية بسبب آثارها الإنسانية. وكانت المكسيك عضوا في المجموعة الرئيسية التي قادت المفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية ورابع دولة تصدِّق على هذه المعاهدة.

- فيما يتعلق بالالتزامين 8 و 9، أعادت المكسيك باستمرار تأكيد الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وعمليات تحديد الأسلحة، وتعددية الأطراف باعتبارها المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

- وإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الخبراء المكسيكيين شاركوا في فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة 259/71 المعنون "معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى" وفي فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة 67/71 المعنون "التحقق من نزع السلاح النووي". كما تشارك خبيرة مكسيكية في التشكيلة الجديدة لفريق الخبراء الحكوميين المذكور آنفا المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة 40/75.

- فيما يتعلق بالالتزام 9، تشارك المكسيك مشاركة فعالة في مؤتمر نزع السلاح بسبب الأهمية الكبيرة التي توليها لنزع السلاح وتعددية الأطراف وقيمة الاتفاقات التي تم التوصل إليها لتحقيق عالم يسوده السلام، حيث يكون التركيز على أمن جميع الأشخاص. ومن ثم، فالمكسيك من أشد منتقدي الشلل الذي تعاني منه آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح وتعرب عن أسفها لأن هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح على السواء لا ينفذان أنشطة تفضي إلى الوفاء بالولاية التي أنيطت بهما في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة الصادرة في 30 حزيران/يونيه 1978.

- من الضروري التأمل في بعض المفارقات التاريخية في مؤتمر نزع السلاح وضرورة استئناف النقاش حول إطاره المفاهيمي، وعضويته، وأساليب عمله، ومشاركة المجتمع المدني وموقعه في آلية نزع السلاح. وقد تكون دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح المحفل الملائم لإجراء هذا النقاش، حسبما أكد الأمين العام للأمم المتحدة في خطته لنزع السلاح، تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح.

- تنفيذا للالتزام 18، تقدم حكومة المكسيك إسهامات سنوية في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، وهو هيئة أكاديمية مستقلة ومحايدة تسهم في التعمق في الدراسات والبحوث حول موضوعات نزع السلاح.

- فيما يتعلق بالالتزام 19، تعقد حكومة المكسيك سنويا منذ عام 2014 دورة دراسية صيفية بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية للدبلوماسيين من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتنسيق مع مركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشار التابع لمعهد ميدلبري للدراسات الدولية ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتهدف هذه الدورة إلى تنمية القدرات الوطنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال تدريب الموظفين الجدد المتخصصين في نزع السلاح النووي في المنطقة؛ كما تمثل جزءا من الجهود التي تبذلها حكومة المكسيك لتشجيع التثقيف في مجال نزع السلاح والسلام.

- تدعم المكسيك أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المسؤولة عن تنفيذ نظام الضمانات الذي تنص عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولقد شدَّدت المكسيك، باعتبارها عضوا في مجلس محافظي الوكالة، على أهمية الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة التي تحدد المبادئ التوجيهية للسماح لإيران بالاستخدام المشروع لحقها في التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، وتوفر في الوقت نفسه، آلية للتحقق من امتثال هذا البلد لالتزاماته في مجال نزع السلاح.

- تشجع المكسيك بهمَّة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وعالمية الانضمام إليها. ولذلك، شاركت في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وكما ذكر سابقاً، قدمت إلى الجمعية العامة، بالاشتراك مع أستراليا ونيوزيلندا، القرار 87/75 المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية".

- تؤكد المكسيك مجددا ضرورة امتناع الدول عن إجراء تجارب نووية تفجيرات نووية أخرى أو أي تجارب غير تفجيرية أخرى ذات صلة، بما في ذلك التجارب دون الحرجة وتلك التي تجريها الحواسيب الفائقة الأداء لتحسين الأسلحة النووية، لأن ذلك ينتهك روح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويحيد بنا عن الهدف المشترك المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

- تعتبر المكسيك أن مجموعة موردي المواد النووية تؤدي وظيفة تشغيلية تتمثل في كفالة عدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق تنفيذ مبادئها التوجيهية للصادرات من المواد النووية والمواد المتصلة بالتكنولوجيات النووية. وتتسق المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية مع مختلف الصكوك الدولية الملزمة قانونا في مجال عدم الانتشار النووي وتكملها، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمعاهدات الإقليمية المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية.

- ترحب المكسيك بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021. والمكسيك مقتنعة بأن هذه المعاهدة ستساعد في استكمال وتعزيز النظام القائم لعدم الانتشار ونزع السلاح والذي تعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية فيه، وتضفي زخما جديدا على الجهود المشتركة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية لفائدة البشرية جمعاء.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[10 أيار/مايو 2021]

طوَّرت جنوب افريقيا أجهزة متفجرة نووية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ولكنها تخلت عن برنامجها للأسلحة النووية في عام 1989. وفي وقت لاحق، انضمت جنوب أفريقيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 1991 كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وأبرمت اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي عام 1994، أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن جنوب افريقيا قد فككت سلاحا نوويا مكتملا جزئيا وستة أسلحة مكتملة.

ومنذ تخليها طوعا عن برنامجها للأسلحة النووية وانضمامها إلى المعاهدة، لم يتم قط تصنيع أي أجهزة متفجرة نووية أخرى أو السماح بتمركزها أو تجريبها في أراضي جمهورية جنوب أفريقيا.

ولقد تشرفت جنوب أفريقيا، إلى جانب الدول الأفريقية، بأنها اضطلعت بدور رائد في وضع معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا عام 1996 (يُشار إليها أيضا بمعاهدة بليندابا)، لتصبح من أوائل أعضائها في عام 1997. ودخلت معاهدة بليندابا حيز النفاذ في 15 تموز/يوليه 2009. ويُطلب من الدول الأطراف بموجب هذه المعاهدة ألا تشارك في إجراء بحوث عن الأجهزة المتفجرة النووية في أراضيها أو تطويرها أو تصنيعها أو تخزينها أو حيازتها أو تجريبها أو حيازتها أو السيطرة عليها أو السماح بتمركزها أو في إلقاء نفايات مشعة في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، صدَّقت جنوب أفريقيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي معاهدة متعددة الأطراف توافق الدول الأطراف بموجبها على حظر جميع التفجيرات النووية في جميع البيئات، سواء لأغراض عسكرية أو مدنية. وقد وقّعت جنوب أفريقيا المعاهدة في 24 أيلول/سبتمبر 1996 وصدَّقت عليها في 30 آذار/مارس 1999. وجنوب أفريقيا أيضا عضو في مجموعة موردي المواد النووية، ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، وترتيب فاسنار.

وكانت جنوب أفريقيا من أوائل الدول التي وقّعت معاهدة حظر الأسلحة النووية في 20 أيلول/سبتمبر 2017، على هامش الجمعية العامة، وأودعت بعد ذلك صك التصديق عليها في 25 شباط/فبراير 2019.

وقد لعبت جنوب أفريقيا دورا قياديا في هذه المبادرة الإنسانية، وهي من المقدمين الأصليين لقرار الجمعية العامة الذي يفوض بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ولقد دخلت المعاهدة حيز النفاذ في 22 كانون الثاني/يناير 2021 وأصبحت أول صك دولي يحظر الأسلحة النووية حظرا شاملا. وتتماشى هذه المعاهدة تماما مع سياسات جنوب أفريقيا القائمة منذ أمد بعيد في مجال نزع السلاح، والتشريعات المحلية، والالتزامات الدولية.

ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية فقط، ولا تزال تولي أهمية كبيرة، تحقيقا لذلك الغرض، للاستخدام السلمي للطاقة النووية دعما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، ليس فقط لصالح جنوب أفريقيا بل لصالح القارة بأسرها.

وتواصل جنوب أفريقيا الوفاء بالتزاماتها بعدم انتشار الأسلحة النووية من خلال إصدار القوانين ذات الصلة لتنفيذ التدابير المتعلقة بمراقبة انتشار الأجهزة المتفجرة النووية في الجمهورية، من بين أمور أخرى.

فنزويلا [جمهورية - البوليفارية]

[الأصل: بالإسبانية]
[11 أيار/مايو 2021]

عملا بالفقرة 3 من قرار الجمعية العامة 57/73 المعنون "الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية"، التي طلب فيها إلى جميع الدول الأعضاء أن تحيط الأمين العام علما بالجهود التي بذلتها والتدابير التي اتخذتها فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان المشار إليه، تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تفيد بما يلي:

- في 19 شباط/فبراير 2021، صدر إعلان بشأن امتلاك أو حيازة أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية وبرامج أسلحة نووية أو السيطرة عليها في أراضي الجمهورية، باعتباره أحد الالتزامات المتعهد بها بموجب أحكام المادة 2 من معاهدة حظر الأسلحة النووية، مع مراعاة بدء نفاذ المعاهدة في 22 شباط/فبراير 2021.

- يشكل بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية التي وافقت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية على صك تصديقها في 27 آذار/مارس 2018، معلما مهما نحو تحقيق الهدف المتمثل في إزالة الأسلحة النووية، وإعادة تأكيد روح ومقاصد "الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية". وتمثل هذه المعاهدة أعظم تطور قانوني في هذا المجال شهدته العقود الأخيرة، مع ما يترتب على ذلك من آثار مباشرة على صون السلام والأمن الدوليين.

- غير أن هذا الهدف العالمي لن يصبح حقيقة واقعة إلا عندما توافق جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على اتخاذ تدابير ناجعة تؤدي إلى نزع السلاح العام الكامل، دون تمييز ومعايير مزدوجة. وعلى نقيض ذلك، من المؤسف أن العالم يشهد سباقا لتحديث الرؤوس النووية ونظم إيصالها وتحسينها النوعي وتطويرها وإنتاجها وتخزينها من جانب هذه الدول، في انتهاك للالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية.

- لا بد من إحراز تقدم نحو صياغة صك دولي ملزم قانونا لمنع تحول الفضاء الخارجي إلى ساحة معركة جديدة والحيلولة دون نشر الأسلحة النووية، الأمر الذي من شأنه أن يقوِّض نهائيا الهدف المنصوص عليه في الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

- لقد تقوَّض بشدة الهدف العالمي للإنسانية، على النحو الوارد في الإعلان العالمي، بسبب مصالح هذه المجموعة المصغرة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي ترتكز مذاهبها الاستراتيجية وسياساتها الأمنية على هذه الأسلحة تحديدا التي أعيد تأكيد تدميرها والقضاء عليها في الإعلان المذكور.

- يمثل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي كان مقررا عقده أصلا عام 2020 فرصة لإحراز تقدم كبير بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة،

ولا سيما فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إطار المادة السادسة منها، وكذلك في ديباجتها، بأن تجري الدول الأطراف مفاوضات بحسن نية لخفض ترساناتها وتصفيتها. ومن ثم، تؤكد فنزويلا مجددا دعمها للالتزام بنزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية مشددة وفعالة، كما هو منصوص ومتفق عليه في المادة السادسة من المعاهدة.

- تعيد تأكيد دعوتها جميع البلدان التي ليست أطرافا في معاهدة حظر الأسلحة النووية، وكذلك في الصكوك القانونية الدولية في هذا المجال بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، للانضمام إلى هذه الصكوك من خلال الاعتماد والتصديق اللازمين، بحيث يبدأ نفاذها في أقرب وقت ممكن، مما يسهم إسهاما موضوعيا وعمليا في تنفيذ الإعلان المذكور آنفا، سعيا لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية إلى الأبد.

وتضم فنزويلا صوتها إلى الدعوة الموجهة لعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي على سبيل الأولوية، من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا المجال.